

# رسالة المراتب الخمس لمحمد هاشم بن محسن الاشکوری

تحقيق  
الدكتور صلاح الصاوي

ميرزا محمد هاشم بن محسن بن محمد على الاشکوری الجيلاني، علم من أعلام طبقة المتأخرین من الفلسفة والعرفاء، والذی حدث بعد انتقال رائد الفلسفة والمتكلمين صدرالدین محمد بن ابراهیم الشیرازی المعروف بـ«صدرالریفی الاعلی» سنة ۱۰۵۰هـ / ۱۶۴۰م، وأن واصل الفكر نشاطه في حقل العلوم العقلية، فراجت الفلسفة واتسعت دوائر البحث في ایران عامته، وفي اصفهان على وجه الخصوص. فكان أن انتقل جماعة من الفلسفة ومدرسي الفلسفة إلى العاصمة طهران، في مستهل القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي؛ حيث أنشأوا حوزة لتدريس الفلسفة والتتصوف العلمي او العرفان النظري. وكان من أبرز أساتذة هذه الحوزة: آقا محمد رضا القُشْشَئِی (۱۲۴۱هـ / ۱۸۲۶م) وأقام على المدرسة آقا محمد رضا (۱۲۳۷هـ / ۱۸۱۹م) والعیرزا ابوالحسن جلوة (۱۲۳۸هـ / ۱۸۹۶م). والى هذه المدرسة او الحوزة الطهرانية ينتهي علمياً المیرزا محمد هاشم الاشکوری.

اما الاشکوری في حد ذاته فقد فتح جفنيه على النور لأول مرة في اشکور، احدى قرى مقاطعة جیلان شمالي ایران بالقرب من بحر قزوین؛ حيث درس المراحل التمهیدیة. ثم انتقل إلى طهران لدراسة الفلسفة، فتلقّنها من أئمة هذا الفن. وثمة التحق بمجلس آقام محمد رضا القُشْشَئِی وتبّع على يده وصار من ابرز تلامذته. ولم يلبث ان تربّع على اريكة الاستاذ خلفاً لاستاذه رحمة الله عليه، في تدريس الفلسفة والتتصوف. وظل رحمة الله يلقى دروسه في مدرسة سپهسالار حتى وفاة الأجل فانتقل الى جانب الحق عام ۱۳۳۲هـ / ۱۹۱۴م؛ وأودع جثمانه الزکی مقبرة ابن بابویه في ضواحي طهران.

وقد تخرج على يد الاشکوری تلامذة اصبعوا بدورهم استاذة حاملین لواء الفلسفة من بعده سدنة امناء على التراث الفكري الاسلامي؛ من اشهرهم: میرزا سالم علی الشاه آبادی الاصفهانی، وآقاسید حسین البادکوبهی، و میرزا مهدی الاشتیانی، والشيخ محمد حسین فاضل التونی، والسيد کاظم المصار، و میرزا احمد الاشتیانی والسيد ابوالحسن رفیعی القریبی.

وللاشکوری حواش و شروح على بعض النصوص الفلسفية كما انه حرر عدة رسائل في مجالات الفلسفة والتتصوف. طبع منها حتى الآن:

١. حاشية على مفتاح مفاتيح النصوص لصدر الدين القوينوي. طبعت طبعة حجرية في طهران عام ١٣١٦ هـ ١٨٩٨ مـ. كما طبعت ايضاً ضمن عدة رسائل فلسفية وصوفية اخرى من جملتها: تمهيد القواعد لابن ترکة<sup>١</sup> و حاشية محمد رضا القشمی علىها و رسالة وحدة الوجود لابن الحسن جلوة.

٢. حاشية على مصباح الانس<sup>٢</sup> طبعت على هامش المصاح طبعة حجرية في طهران عام ١٣٢٣ هـ ١٩٠٥ مـ.

واما رسالة المراتب الخمس التي يسعدنا أن ننشرها هنا لأول مرة، فقد اعتمدنا في ذلك على النسخة الوحيدة التي عثرنا عليها، والتي كتتها او «ستكتتها» لنفسه تلميذه الشيخ محمد حسین الشهير بفاضل التونی.<sup>٣</sup> وهي رسالة رائقة الصفو شريفة في موضوعها قيمة في بابها. والظاهر أن الاشکوری أراد باستاذية مستتبة ان يزيد مسألة الوحدة الحقيقة وضوها بازالة ما قد يتوهم من اللبس بين الأحادية والواحدية في بعض الانهان. وذلك بالقاء الضوء على المراتب الوجودية من حيث عددها الذي حدده بخمس مراتب ومن حيث جمعها وتفضيلها، كما عمد لنفس الغرض الى بيان ما اختلف من اصطلاحات المطلقة على المصادى الواحد، مما يؤدي الى معاناة فكرية قد ينجم عنها اضطراب في الذهن اذا الواقع أن كل مرتبة تحظى من الاسماء بمقدار ما لها من الاعتبارات والجهات. ومع ان أقواله جاءت كافية في الاستدلال بذاتها غنية عن الاستشهاد بغيرها، الا أنه عمد الى تعزيز اقواله بأقوال اكابر المحققين الاعلام. به الآيات القرآنية والمؤثرات النبوية والولوية. ومن ثم اضاف الى الرسالة أبعاداً أخرى من التمكين والاقادة.

ومهما يكن، فالحضرات خمساً كانت او اکثر اواقل، والأراء في صدقها معروفة لدى

١. صان الدين على بن محمد الترکة الاصفهانی المتوفی سنة ٨٣٦.

٢. مصباح الانس بين المعقول والمشهود لابن القنوار محمد بن محمد بن حمزه المتوفی سنة ٨٣٤ هـ قاضی قضاة استانبول. وهو شرح لكتاب مفتاح غیب الجمیع والوجود لصدر الدين القوینوی.

٣. كان المغفور له الشيخ محمد حسین فاضل التونی (١٢٨٨-١٨٧١ / ١٣٠٠-١٢٦١) من اکابر استاذة الفلسفة في طهران. وقد التحق بجامعة طهران بعد انشائها فكان يدرس الفلسفة في كلية الآداب. وقد ترك عدة تأليف في الفلسفة والعرفان.

أهل الفضل، والآخر داعياً لفضول الاشارة اليها؛ حتى لا تفسد على القارئ لذة استكشاف الحقائق بنفسه بتكرارنا لها. الا أن الذى ينبعى الإيفوتنا هو أن نشير الى ان الرسالة لم تستوعب الحضرات او المراتب كلها، الامر الذى يعدها به عنوان الرسالة.

والذى حدث أن المؤلف استوفى الكلام فى مراتب الغيب ولم يتعرض لمراتب الشهادة. فتكلم عن غيب الہوية ومقام اللاتين، ثم اقتضاء الاسم «الظاهر» للتعين الاول فى صورة الوحدة البرزخية الجامعة بين البطنون والظهور بالتساوی، وفيما لهذه الوحدة الحقيقة من اعتبارين: اولهما الاطلاق بدون شرط، وسقوط الاعتبارات؛ حيث تسمى الذات «أحداً». ومتعلق هذه الاحادية بطنون الذات واطلاقها وازليتها وهنا موطن الالوهية. والآخر ثبوت الاعتبارات غير المتناهية وقيدها بالاطلاق، حيث تسمى الذات «واحداً» بهذا الاعتبار ومتصلق الوحدانية ظهور الذات ووجودها وابديتها. وهذا الاعتبار الثاني هو التعين الثاني او المرتبة الثانية للوجود حيث تظهر الاشياء بصفة تميز علمي فى الذات؛ وللهذا سميت هذه المرتبة او الحضرة بعالم المعانى، وحضرۃ الارتسام، وحضرۃ العلم الازلی ومرتبة الامکان. وهي لما كانت صورة التعين الاول سميت المرتبة الثانية. ونظرالهذا كله سميتعين الثانى او المرتبة عبر الاشكوري اول مراتب الظهور بالنسبة الى الغيب الذاتي. وهنا موطن الربوبية، وهنا موطن الاعيان الثابتة. اما بالنسبة للمراتب او الحضرات الاخرى من مرتبة الارواح التي تعرف ايضا بعالم الأمر وبالعالم العلوى وبعالم الملوك؛ وما ليس له منها تعلق بعالم الاجسام من المهيمنين وحجاب سرادق العزة ووسائله فيض الربوبية وما الى ذلك، وماله منها تعلق بالاجسام وهي الروحانيات من اهل الملوك الاعلى المتصرين فى السماويات، واهل الملوك الاسفل المتصرين فى الارضيات؛ اما حضرۃ المثال، هذه الحضرۃ الوسطیة بين عالم الارواح وعالم الاجسام، التي يطلق عليها الشرع اسم البرزخ لكونها فاصلة بين الجسم العادی المركب والجھوہر العقلی المجرد، هذا البرزخ بقسميه، البرزخ الاعلى او الغيب الامکانی، لأمکان ظهوره والبرزخ الاسفل او الغيب المعالی، المعال ظهوره او عودته؛ اما مرتبة الاجسام علویاتها وسفلياتها؛ و اخيراً، اما مرتبة المظہر الكلی او حضرۃ الكون الجامع للامر الالھی، الانسان الكامل الجامع بين مظہریة الذات المطلقة وبين مظہریة الاسماء والصفات والافعال بمعنى نشأته الكلية من الجمعية والاعتدال وبما في مظہریته من السعة والكمال، الجامع ايضاً بين الحقائق الوجوبية ونسب الاسماء الالھیة وبين الحقائق الامکانیة والصفات الخلقیة، فهو جامع بين مرتبتي الجمع والتفصیل محیط بجميع ما في سلسلة الوجود؛ اما هذه الحضرات، فلم يتعرض لها الاشكوري في رسالته.

والذى حدث انه عندما تعرض بالحديث الى علم الحق، وانه علمان علم علمه ملائكة ورسله وعلم استأنف به لنفسه لا يطلع عليه احد سواه، وان الاحاطة بجميع ما انطوت عليه الذات من الامور الكائنة في غيب كنهها مستحبة. وما قيل من: «انه ربما يكون في الحضرۃ العلمیة الازلیة امور ياطنة کلبة او جزئیة لم تتعین بعد لافی المرتبة الثانية والحضرۃ العلمیة والقلمیة ولا

في اللوح المحفوظ»، تطرق الكلام به إلى مسألة «البداء» وبيان حقيقته، والواقع أن ما تطرق إليه لم يكن بأقل أهمية أو لزوماً ممترض، ولعل المقام كان يقتضى ذلك؛ فخير الكلام ما جاء في مناسبته. والآن، فالرسالة بين يدي القارئ الكريم راجين استكمال قصورنا وتقصيرنا بفضل مواهبه وكفايتها.

### مراجع البحث:

- الأسفار (الحكمة المتعلقة في الأسفار العقلية الاربعة)، لصدر الدين الشيرازي، قم، ١٤٠٤ هـ.  
 أصول الكافي، لمحدين يعقوب الكليني، تصحيف على أكبر الفقاري، بيروت، ١٤٠١ هـ.  
 اعتجاز البيان في تأويل آم القرآن، لصدر الدين القونيوi، حيدرآباد الدكن، ١٩٤١.  
 تاريخ حكماء وعرفاء متأخر برصدر المتألهين، (فارسي) تأليف منوجهر صدوقی سها، طهران، ١٣٥٩ هـ ش ١٩٨٠.  
 تمهيد القواعد، لصائب الدين ترك، تصحيف سید جلال الدين الاشتباني، طهران، ١٣٦٠ هـ ش ١ / ١٩٨٢.  
 الجامع الصحيح، لسلم بن العجاج، القاهرة، ١٩٥٦.  
 الجامع الصغير، للسيوطى، القاهرة، ١٩٥٤.  
 التربعة إلى تصانيف الشيعة، لأقا بزرگ طهراني، بيروت (ج ٦ ص ٢٠١).  
 السنن (الجامع الصحيح)، لمحمد بن عيسى الترمذى، القاهرة، ١٩٣٤.  
 شرح حال رجال ایران در قرن ١٢ و ١٣ و ١٤ هـ تأليف مهدی بامداد، طهران، ١٣٥٧ هـ ش ١ / ١٩٧٨، (ج ٦، ص ٢٩١).  
 الصحيفة الكاملة السجادية، لعلي بن الحسين زين العابدين، طهران.  
 مجلة يادگار، ج ٣ (سنة ١٣٢٥ هـ ش ١٩٤٦) العدد ١ ص ٧٨-٧٧، مقالة «آقامحمد رضا صهباي قمشهای»  
 بقلم مدرسی چهاردهی.  
 مصباح الانس، للقناري، طهران، ١٣٩٣ هـ ش ١٩٨٤ (طبعة مصورة عن طبعة ١٣٢٣ هـ).  
 مؤلفین کتب چاپی فارسی و عربی، (فارسی) تأليف خانبابامشار، طهران، ١٣٤٠-٤٢ هـ ش ٦٣ / ١٩٦١-٦٣ (ج ٦، ص ٧٦٢).  
 التصوص، لصدر الدين القونيوi، ضمن شرح منازل السائرین لکمال الدين الكاشانی، طهران، ١٣١٥ هـ / ١٨١٧.  
 نقد النصوص في شرح نقش النصوص، لعبد الرحمن الجامي، تحقيق ويلليام جتيك، طهران، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٧.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لِمَا تَبَتَّ وَحَقَّ بِالْبَرَهَانِ الْعَرْشِيِّ أَنَّ طَبِيعَةَ الْوُجُودِ وَالْوُجُودِ الْمُطْلَقِ الْمُحْضِ  
هُوَ الْوَاجِبُ – تَعَالَى – وَهُوَ الْمَأْخُوذُ بِلَا شَرْطٍ، لَا مَا قَيْدَ بِالْإِطْلَاقِ – فَهُوَ الْمُجَرَّدُ  
عَنِ الْقِيُودِ الْمَأْخُوذَةِ بِشَرْطٍ، وَالْمُحْضُ، هُوَ الْخَالِصُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ الْوُجُودُ  
خَالِصٌ مِنْ كُلِّ قَيْدٍ وَاعْتِبَارٍ، فَلَا مَجَالٌ لِلَا عِتَابَاتٍ فِيهِ أَصْلًا، حَتَّىٰ عَنِ هَذَا الْاعْتِبَارِ؛  
فَلَا يَشْوِبُهُ شَيْءٌ مِنَ الْلَّوَاحِقِ، فَهُوَ بِهَذَا الْوَجْهِ وَالْاعْتِبَارِ، لَا تَرْكِيبٌ فِيهِ وَلَا كُثْرَةٌ؛ بَلْ لَا  
اسْمٌ لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحَقِيقِيَّةِ وَلَا رَسْمٌ، إِذَا اسْمُ عَلَى اصْبَلَاحِ الْعُرْفَاءِ وَالْمُحْقِقِينَ، هُوَ  
الذَّاتُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَىٰ مِنَ الْمَعْنَىٰ وَتَعْيِينٌ مِنَ التَّعْيَيْنَاتِ؛ [وَ] يُسْمِعُونَ ذَلِكَ الْمَعْنَىٰ بِالصَّفَةِ  
وَالثَّقْتِ، وَحَيْثُ لَا عِتَابٌ مَعَ الذَّاتِ – إِذَا قَدْ عَلِمْتَ أَنَّهَا بِهَذَا الْاعْتِبَارِ، هُوَ<sup>١</sup> الْمُطْلَقُ  
مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ شَيْءٍ مِنَ التَّعْيَيْنَاتِ – فَلَا صِفَةٌ وَلَا تَعْنَىٰ؛ فَلَا اسْمٌ؛ فَيَكُونُ مَجَرَّدًا عَنِ  
سَائِرِ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ، وَأَمَا الرَّسْمُ، فَهُوَ بِالْخَواصِّ؛ وَهُوَ صَفَاتٌ خَاصَّةٌ بِالشَّيْءِ،  
وَحَيْثُ لَا صِفَةٌ مَطْلَقًا، فَلَا صِفَةٌ خَاصَّةٌ.

فَأَوَّلُ الْمَقَامَاتِ وَالْاعْتِبَارَاتِ الْعَرْفَانِيَّةِ، هُوَ ذَلِكَ الْإِطْلَاقُ الْمُسْمَىٰ عِنْدِ الْقَوْمِ  
تَارَةً بِـ«غَيْبِ الْغَيْبِ» وَآخِرَةً بِـ«الْهُوَيَّةِ الْمُطْلَقَةِ»، وَلَا بَحْثٌ عَنْهُ، وَلَا إِشَارَةٌ إِلَيْهِ؛ إِذَا  
لَا تَعْيِينٌ لَهُ عَقْلًا وَلَا وَهْمًا؛ وَكُلُّ مَعْلُومٍ مَشَارٌ إِلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَمَعْيَيْنٌ عَقْلًا تَعْيَيْنًا  
يَقْتَضِيهِ حَالُ الْعَاقِلِ.

وأول ما يُعتبر فيه من المعانٰ هو «الوحدة الحقيقة الذاتية». وهي التي لا يُعتبر في مفهومها ما يُشير بـ«الوجه والائتمان» أصلًا؛ حتى إن عدم اعتبار الكثرة غير مُقيّد في مفهومها، لــما فيه من الأشعار بــمقابلتها لــلكثرة. وبعبارة أخرى: الوحدة الحقيقة، هي التي لا توقف على مقابلة كثرة، ولا تتعقل في مقابلة كثرة؛ أي، لا يتوقف تحققها في نفسها، ولا تصورها في العلم الصحيح المحقق، على تصور مُغاير أو ضد لها، كالكثرة في التحقق أو العلم. ولو كان متوقفاً، [!] كانت الوحدة غير حقيقة، بل عديمة؛ كما هي في الأذهان المخجوبة.

وقول بعض الأكابر: «كون الواحد واحداً لنفسه فحسب، من غير تعلق أن الوحدة صفة له أو حكم؛ بل، كونه هو لنفسه هو؛ وليس بين غيب ال�وية وهذا التعيين فرق غير نفس التعيين»، انتهى. إشارة إلى الوحدة الحقيقة الذاتية؛ وهي مُنشأ كونيه واحداً في صفاتِه وأفعاله. فالذات الإلهية بهذا الإعتبار، لها الإحاطة الشاملة، التي لا يُشد عنها شيء من المراتب، وستظل فيها جميع المقابلات من المتناقضات والمتصاديات وغيرها؛ لاشتمالها بالذات على جميع الموجودات واحداً كان أو كثيراً. فــكما تشتمل على جميع أقسام الوحدة، تشتمل على جميع أنحاء الكثرة؛ فهي الجامع بالذات بين سائر المقابلات. وبهذا الإعتبار، يقال: لا ضد ولا نــدل للحق، وأنه واحد بلا عد؛ أي، لا يوجد توپادها الكثرة، وهي الأصل في العدد. وممــا ذكر، يظهر معنى كلام زين العابدين عليه السلام: «إلهي لك وخداني العدد». <sup>٣</sup> فــفهم وتدبر.

فالذات من حيث اتصافها بتلك الوحدة الحقيقة، تقتضى تعيناً يسمى في الإصطلاح: «التعين الأول» [تارة] وــ«الحقيقة المحمدية» أخرى. وعلمت أن هذا التعيين، هو التعيين الإحاطي الشمولي؛ ولهمه الوحدة الحقيقة التي هي عين التعيين الأول على اصطلاح، اعتباران:

أحد هــما: سقوط الإعتبارات كلها؛ وبــه يسمى الذات «أحداً»؛ وــمســتعلقة، بــطــون الذات وخفاؤها وأزليتها وإطلاقها. وهو أول المراتب المعلومة؛ المسمى: «مرتبة الجمع والوجود»؛ المعتبر عنــها، «حقيقة الحقائق، وــمقام التعيين الأول، وــحضرــة الجمع

عند جمّع؛ وإنْ كانَ كثيراً ما تُطلقُ «حضرَةُ أحَدِيَّةِ الجَمْعِ» و«حَقِيقَةُ الْحَقَائِقِ» و«التَّعْيِنُ الْأُولُّ» – على ما أشرنا – على الْوَحْدَةِ المَذَكُورَةِ الشَّائِمَةِ لِلْأَحَدِيَّةِ والْوَحْدَانِيَّةِ. فَتَدَبَّرْ. وبالجملة، سُقُوطُ كافَةِ الإعتبارات. فِسْبَةُ اسْمِ الْأَحَدِ إلى السُّلْبِ، أَحَقُّ مِنْ نِسْبَتِهِ إِلَى التَّبُوتِ.

وَالْآخَرُ<sup>٦</sup> ثُبُوتُ الْإِعْتَبَارَاتِ غَيْرِ الْمُتَنَاهِيَّةِ، مَعَ اتِّدَارِ جَهَّاً فِي أَوَّلِ رُثْبَةِ الدَّائِرَاتِ اتِّدَارًا حَقِيقَيَاً أَصْلِيًّا، وَتَحْقِيقُ تَفْصِيلِ أَكْثَرِ تَعْيَينَاتِهَا فِي هَذِهِ الرُّثْبَةِ الثَّانِيَّةِ؛ وَهِيَ تُسَمَّى الدَّائِرَاتُ «وَاحِدًا» اسْمًا ثُبُوتِيًّا؛ فَسُمِّعَتْ الْوَاحِدِيَّةُ، ظَهَرَتِ الدَّائِرَاتُ وَاعْتَبَارُ النِّسْبَةِ التَّنَدرِيَّةِ فِي أَوَّلِ الرُّثْبَةِ. وَبِهَذَا الْإِعْتَبَارِ، تَصِيرُ الدَّائِرَاتُ مُتَنَشِّأَةً لِلْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ وَمِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ قَدْ تُسَمَّى بـ«الْوَاحِدِيَّةِ الْأَجْمَالِيَّةِ». فَيَتَشَاءَمُنْ هَذِهِ الْوَحْدَةِ أَعْيَانُ الْكُثُرَةِ. فِسْبَةُ الْوَاحِدِيَّةِ، إِلَى التَّبُوتِ لَا إِلَى السُّلْبِ. وَلَا مُغَايَرَةَ بَيْنِ الْإِعْتَبَارَيْنِ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْوُجُودِ؛ إِذَا كُثْرَةً ثَمَّةَ فِي الْفِعْلِ. وَلَذِكْرِ، حَكَمَ بَعْضُ الْأَكَادِيمِيُّونَ بِأنَّ «الْوَاحِدَ الْأَحَدَ» اسْمُ وَاحِدٍ مُرْكَبٌ كَعَلَبَكَ.

وَبِالجملة، [فَإِنَّ] هَذَا الْإِعْتَبَارَ الثَّانِيَّ، هُوَ أَوَّلُ التَّعْيَينَاتِ الْمُتَنَقَّلَةِ. كَمَا عَنَوْنَ بِهِ الشَّيْخُ صَدْرُ الدِّينِ فِي النَّصُوصِ، حِيثُ قَالَ فِي أَوَّلِ النَّصُوصِ: «نِسْبَةُ الْوَحْدَةِ إِلَى الْحَقِّ وَالْمَبْدِيَّةِ وَالثَّالِثِ وَتَحْوِي ذَلِكَ، إِنَّمَا تَصْحُّ وَتَنْضَافُ إِلَى الْحَقِّ بِاعْتَبَارِ التَّعْيَينِ. وَأَوَّلُ التَّعْيَينَاتِ الْمُتَنَقَّلَةِ، النِّسْبَةُ الْعِلْمِيَّةُ الْذَّاتِيَّةُ؛ لَكِنْ بِاعْتَبَارِ تَسْمِيَّهَا عَنِ الدَّائِرَاتِ [بِإِلَامِيَّةِ الشَّيْءِيْنِ]، لَا الْحَقِيقَيَّةِ. وَبِوَاسِطَةِ النِّسْبَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْذَّاتِيَّةِ، تُسْعَلُ وَحْدَةُ الْحَقِّ وَوُجُوبُ وَجُودِهِ وَمَبْدِيَّتِهِ<sup>٧</sup> «انتهٰى».

وَتَوْضِيحُ هَذَا الْكَلَامِ وَتَبَيِّنُ هَذَا الْإِعْتَبَارِ الثَّانِيَّ، يَتَوَقَّفُ عَلَى تَقْلِيلِ عِبَارَةِ أُخْرَى مِنْهُ فِي الْهَادِيَّةِ مَعَ اشْتِبَاهِهَا عَلَى تَعْيَينِ الْمَرَاتِبِ وَفَوَادِيْرَ أَخْرَى عَزِيزَةَ، قَالَ فِيهَا: «تَعْيِنُ الْحَقِّ بِالْوَحْدَةِ، هُوَ بِاعْتَبَارِ تَالِلِ الْأَتْسَعِيْنِ وَالْأَطْلَاقِ. وَبِلَا اعْتَبَارِ الْوَحْدَةِ الْمَذَكُورَةِ، اعْتَبَارُ كُونِ الْحَقِّ يَعْلَمُ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ فِي نَفْسِهِ؛ وَهُوَ يَتَلَوَ الْإِعْتَبَارَ الْمُتَقَدِّمَ الْمُفِيدَ تَعْقِلُ الْوَحْدَةِ مِنْ كَوْنِهَا وَحْدَةً فَحَسَبُ. فِيَانِ الْعَاصِلِ مِنْهُ، لِيَسْ غَيْرَ التَّعْيَينِ؛

٤. فِي الْأَصْلِ: وَثَانِيَهُما ٥. فِي الْأَصْلِ: الْغَيْرُ ٦. الْقُوبُوِيُّ، صَدْرُ الدِّينِ، النَّصُوصُ، صَ ٢٧٥.

٧. فِي الْأَصْلِ: وَفِي

لـكـتـهـ بالـفـعـلـ، لاـ بـالـفـرـضـ التـعـقـلـيـ. وـاعـتـبـارـ كـوـنـهـ يـعـلـمـ نـفـسـهـ بـنـفـسـهـ فـيـ نـفـسـهـ، يـقـيـدـ وـيـقـعـ بـابـ الـاعـتـبـارـاتـ. وـهـذـاـ عـنـدـ الـمـحـقـقـيـنـ مـفـتـاحـ مـفـاتـخـ الـفـيـبـ، الـمـشـارـ إـلـيـهـ فـيـ الـكـتـابـ الـعـزـيزـ. وـهـذـاـ الـمـفـتـاحـ عـبـارـةـ عنـ النـسـيـةـ الـعـلـمـيـةـ الـذـاتـيـةـ؛ لـكـنـ، مـنـ حـيـثـ اـمـتـيـازـهـ النـسـيـيـ، لاـ الـعـقـيقـيـ. أـيـ، لـاـ مـنـ حـيـثـ إـلـهـاـ صـيـفـةـ قـائـمـةـ بـالـحـقـ كـمـاـ تـوـهـمـهـ مـنـ قـالـ بـزـيـادـةـ الصـفـاتـ [عـلـىـ الـذـاتـ] وـلـاـ بـاعـتـبـارـ الـأـحـدـيـةـ؛ إـذـ لـاـ سـيـبـةـ لـلـحـقـ مـنـ تـلـكـ الـحـثـيـثـيـةـ وـلـاـ وـصـفـةـ لـهـ. فـلـلـنـسـيـةـ الـعـلـمـيـةـ، مـقـامـ الـواـحـدـيـةـ الـثـالـيـةـ لـلـأـحـدـيـةـ، الـتـيـ تـلـيـ الـأـطـلـاقـ الـمـجـهـولـ غـيرـ<sup>٨</sup> الـمـعـتـيـنـ. وـمـنـ حـيـثـ هـذـهـ النـسـيـةـ الـعـلـمـيـةـ، تـعـقـلـ مـبـدـيـةـ الـوـاجـبـ وـكـوـنـهـ وـاجـبـ الـوـجـودـ؛ وـمـنـ تـنـضـاعـفـ الـاعـتـبـارـاتـ. فـالـحـقـ مـتـعـقـلـ فـيـ مـرـتـبـةـ هـذـاـ الـلـازـمـ الـعـلـمـيـ، سـائـرـ الـلـوـازـمـ الـكـلـيـةـ، الـتـيـ أـوـلـهـاـ الـفـيـضـ الـوـجـوـدـيـ، أـيـ الـمـنـبـسـطـ عـلـىـ جـمـيعـ الـمـمـكـنـاتـ؛ وـلـوـازـمـ تـلـكـ الـلـوـازـمـ هـكـذـاـ مـتـنـازـلـةـ إـلـىـ غـيرـنـهاـيـةـ؛ وـإـذـ اـعـتـبـرـتـ مـتـصـاعـدـةـ، اـنـتـهـتـ إـلـىـ الـلـازـمـ الـأـوـلـ، الـمـعـبـرـ عـنـهـ بـالـنـسـيـةـ الـعـلـمـيـةـ؛ وـهـذـاـ الـتـعـقـلـ الـإـلـهـيـ، أـزـلـ أـبـدـيـ عـلـىـ وـتـيـرـةـ وـاحـدـيـةـ، وـالـمـاهـيـاتـ صـورـهـاـ. ثـمـ [إـنـ] تـعـقـلـ الـكـثـرـةـ الـإـعـتـبـارـيـةـ فـيـ الـعـرـضـةـ الـعـلـمـيـةـ، بـاعـتـبـارـ اـمـتـيـازـهـ اـعـتـبـارـاتـ عنـ الـذـاتـ، لـاـ يـقـدـحـ فـيـ وـحدـةـ الـعـلـمـ؛ فـإـنـهـ تـعـقـلـاتـ مـتـعـيـنةـ مـنـ الـعـلـمـ فـيـهـ؛ وـهـيـ مـنـ حـيـثـ تـعـقـلـ الـحـقـ، مـسـتـهـلـكـةـ الـكـثـرـةـ فـيـ وـحدـيـةـ؛ وـشـائـهـاـ حـالـتـنـ، شـائـهـاـ. فـالـكـثـرـةـ، مـنـ حـيـثـ اـمـتـيـازـهـ بـحـقـائقـهـ «ـاـنـتـهـيـ»ـ. [وـ] تـأـمـلـ فـيـ مـطاـويـهـاـ<sup>٩</sup>ـ حـتـىـ تـظـهـرـ لـكـ مـطـالـبـ عـالـيـةـ.

وـهـذـاـ الـإـعـتـبـارـ الـثـانـيـ، هوـ الـسـيـمـيـ [ـالـتـعـيـنـ الـثـانـيـ] وـ[ـخـضـرـةـ الـإـرـسـامـ وـالـمـعـانـيـ]. وـفـيـ هـذـاـ التـعـيـنـ ظـهـرـ الـحـقـ بـصـورـةـ تـفـصـيلـ حـقـيقـيـ عـلـمـيـ، وـوـجـودـيـسـيـيـ أـسـمـائـيـ، وـبـصـورـةـ أـجـمـالـ حـقـيقـيـ وـجـوـدـيـ وـنـسـيـيـ عـلـمـيـ. فـالـأـسـمـاءـ فـيـ التـعـيـنـ الـثـانـيـ، مـفـضـلـةـ مـتـبـاـيـنـةـ مـفـهـومـاـهـاـ؛ وـوـجـودـاـهـاـ، النـسـيـةـ الـوـصـفـيـةـ؛ وـكـلـيـاـهـاـ، مـجمـلةـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ جـزـيـئـاـهـاـ. فـهـذـاـ التـفـصـيلـ فـيـ هـذـاـ التـعـيـنـ عـلـمـيـ وـوـجـودـيـ بـالـنـسـيـةـ إـلـىـ مـوـجـدـ الـعـالـمـ؛ وـعـلـمـيـ غـيرـ وـجـودـيـ بـالـنـسـيـةـ إـلـىـ فـهـمـ الـمـمـكـنـاتـ وـشـهـودـهـ. وـكـلـ ماـ تـضـمـنـهـ إـجـمـالـاـ وـتـفـصـيلاـ، غـيـبـ وـبـاطـنـ بـالـنـسـيـةـ إـلـىـ الـمـرـاتـبـ الـكـوـنـيـةـ وـأـهـلـهـاـ، وـأـوـلـ مـرـاتـبـ الـظـهـورـ بـالـنـسـيـةـ إـلـىـ الـفـيـبـ الـذـاتـيـ الـمـطـلـقـ. [وـقدـ] عـبـرـ بـعـضـ الـأـكـاـيـرـ عـنـ هـذـهـ الـمـرـتـبـةـ،

<sup>٨</sup>. فـيـ الـأـصـلـ: الـغـيـرـ. <sup>٩</sup>. فـيـ الـأـصـلـ: غـيرـنـهـاـيـةـ. <sup>١٠</sup>. الـضـمـيرـ عـانـدـ عـلـىـ الـعـبـارـةـ.

برتبة «شهودٍ نفسيٍّ بِنفسِهِ في مرتبة ظاهريَّته الأولى بأسمائهِ الأصلية». وبالجملة، فإنَّ هذا<sup>١١</sup> التَّعْنُون، [هو] صورةُ التَّعْنُون الأولى. وأركانُهُ، مَظاہِرُ الغَيْبِ التي في التَّعْنُون الأولى؛ وهي: الْعِلْمُ، والْحَيَاةُ، والإِرَادَةُ، والْقُدْرَةُ، على تَسْخِينِ الأَطْلَاقِ وَعدَمِ التَّمْيِيزِ الْوُجُودِيِّ والمَفْهومِيِّ؛ وَائْتَأْتِيَّهَا، فِي التَّغْيِيرِ، كِبَارَةُ الْعِلْمِ والْقُدْرَةِ؛ وهو الرَّادُّ من قَوْلِهِمْ: «وَكَانَ<sup>١٢</sup> مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ وَاعْتِبارَاتُ الْواحِدِيَّةِ، كَتَفْصِيلِ رِسْنِيِّ بِلَا غَيْرِيَّةِ يَتَبَاهَى». انتهى. أي، بلا غَيْرِيَّةِ هناكَ؛ أي، فِي التَّعْنُون الأولى في الْوُجُودِ لِأَفْيَ المَفْهومِ. فَأَمْهَاتُ صِفَاتِ الْأَلْوَهِيَّةِ، كَالظَّلَالِ<sup>١٣</sup> والسدنةِ لمَفَاتِيحِ الْغَيْبِ؛ وهي، أي مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ، الْأَسْمَاءُ الذَّاتِيَّةُ وأَسْمَاءُ أَسْمَاءِ الْأَلْوَهِيَّةِ، كَالْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، والإِرَادَةِ، والْقُدْرَةِ، مِنْ حِيثُ هِيَ؛ أي، بِمَا هُوَ عَامُ النَّسْبَةِ؛ أي المُتَقَابِلَانِ، هُما<sup>١٤</sup> أَسْمَاءُ الذَّاتِ. تَدَبَّرْ: تَعْرِفُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ الذَّاتِيَّةِ وَبَيْنَ أَسْمَاءِ الذَّاتِ؛ لِئَلَّا تَقْعُدُ فِي خَبْطٍ وَغَلَطٍ بِالْتَّوْصِيفِ.

وَمِمَّا ذَكَرْنَا سَابِقًا، تَقْدِيرًا بِالْأَضْافَةِ إِلَى<sup>١٥</sup> جَمْعِ اختِلَافِ الْكَلِمَاتِ عَلَى<sup>١٦</sup> تَعْنِينِ الْأَوَّلِيَّةِ الْرَّاتِبِ. ولولا مخافةُ الْأَطْنَابِ، لَفَصَلَّتُ الْكَلَامَ؛ وَلَكِنْ لَا يَسْهُلُ الْمَقَامُ أَزِيدَ<sup>١٧</sup> مِنْ هَذَا. وَمَا ذَكَرْنَا فِيهِ كِفَائَةً لِلْمُسْتَرِشِدِ؛ وَاللهُ الرُّشِيدُ.

فَإِذَا تَأْمَلْتَ مَا ذُكِرَ، عَلِمْتَ أَنَّ دَائِنَهُ تَعَالَى هُوَ الْوُجُودُ الْمُطْلَقُ، وَالْهُوَيَّةُ الذَّاتِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ بِحَقِيقَتِهَا الْأَطْلَاقِيَّةُ وَذَاتِهَا الْأَحَدِيَّةُ؛ لَا يُعْلَمُ، لَا يَتَحَصَّرُ، لَا يُحَدُّ، وَلَا يَتَنَاهِ؛ وَهُوَ مَعْنَى كَبِيرِيَّاتِهِ تَعَالَى. وَكُلُّ مَعْلُومٍ مُحاطٌ، لَمْ يَتَمَيَّزْ عَنِ الْغَيْرِ، وَمُسْتَعْلِقٌ مَعْرِفَةً كُلَّ عَارِفٍ. وَالذِّي يُمْكِنُ إِذْرَاكُ حُكْمِهِ مِنَ الْحَقِّ، إِنَّمَا هُوَ مَرْتَبَتُهُ الَّتِي هِيَ الْأَلْوَهِيَّةُ وَالْأَحَدِيَّةُ؛ لَا كُنْهُ دَائِنَهُ، وَلَا إِحْاطَةُ دَائِنَهُ. فَالْأَحْاطَةُ بِالْحَقِّ مُتَعَذِّرَةٌ؛ وَلَيْسَ فِي قُوَّةِ الْمُفَيَّدِ أَنْ يُعْطِيَ غَيْرَ مَا يَقْتَضِيهِ تَقْيِيدُهُ. فَكَانَ مَنْتَهَى حُكْمِ حَاكِمِ فِيهِ، بِحَسِيبِهِ؛ لَا يَحْسَبُ الْحَقَّ مِنْ حِيثُ هُوَ لِنَفْسِهِ. وَمَا لَمْ يَتَعَيَّنْ مِنْهُ، أَعْظَمُ وَأَجَلُ مِمَّا تَعَيَّنَ عِنْدَ الْحَاكِمِ؛ لَأَنَّ نِسْبةَ الْمُطْلَقِ إِلَى الْمُفَيَّدِ، نِسْبَةُ مَا لَا يَتَنَاهِي إِلَى الْمُتَنَاهِي؛ بَلْ، لَا نِسْبَةَ بَيْنَ مَا تَعَيَّنَ فِي مَدَارِكِ نَامَنَهُ تَعَالَى، وَبَيْنَ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ السَّعَةِ وَالْأَطْلَاقِ وَالْعَظَمَةِ.

١١. فِي الْأَصْلِ: فَهَذَا ١٢. وَالصَّحِيفَ: «وَكَانَتْ»، الْآنَ تَكُونُ فَعْلَانِاماً، وَلَا يَعْتَدُ ذَلِكَ.

١٣. فِي الْأَصْلِ: كَالظَّلَالَاتِ. ١٤. فِي الْأَصْلِ: هِيَ ١٥. فِي الْأَصْلِ: بِالْأَضْافَةِ عَلَى.

١٦. فِي الْأَصْلِ: فِي ١٧. بازِيدَ

وقد قال أكملُ الخلق لِمَا سُئلَ عن رُؤيَتِه: «نُورٌ أَنِّي أَرَا»<sup>١٨</sup>. وقال: «لَا أَحْصِي سَنَاءً عَلَيْكَ، وَلَا أَبْلُغُ كُلَّ مَا فِيكَ».<sup>١٩</sup> وقالَ تَعَالَى مُبَشِّراً عَلَى ذَلِكَ وَشَفَقَةً وَرَحْمَةً عَلَى الْعِبَادِ: «وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَوُوفٌ بِالْعِبَادِ»<sup>٢٠</sup> [وقال]: «وَمَا أُرِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَبِيلًا».<sup>٢١</sup> فَما ظُنِكَ بِمَا لَيْسَ يَعْلَمُ! [وقالَ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ]: «وَلَا أَعْلَمُ مَا تَفْسِكَ»<sup>٢٢</sup> وهو رُوحُ اللَّهِ، وَمِنَ الْمُقْرَبِينَ بِأَخْبَارِ اللَّهِ، وَأَقْرَبُ الْأَشْبَابِ إِلَيْهِ نِسْبَةً رُوحِهِ. وَلِهَذَا، تَهَىءُ الشَّيْءُ عَنِ الْخَوْضِ فِي ذَاتِ اللَّهِ. وَهَذَا، أَحَدُ دُجُوهِ الْجَهَلِ بِالذَّاتِ، أَىَ الْهُوَيَّةُ الْغَيْبِيَّةُ الْأَطْلَاقِيَّةُ؛ أَىَ الْجَهَلُ بِالذَّاتِ مُجْرَدَةٌ عَنِ الْمَظَاهِرِ وَالْمَرَاتِبِ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ، عَدَمُ الْعِلْمِ بِجَمِيعِ مَا انطَوَتِ الذَّاتُ عَلَيْهِ مِنَ الْأُمُورِ الْكَامِتَةِ فِي غَيْبِ كُنْهِهَا، الَّتِي لَا يُمْكِنُ تَعْيِنَهَا وَتَطْوِيرُهَا دَفْعَةً، بِلِ التَّدْرِيجِ. وَقَبِيلٌ: رَبِّمَا يَكُونُ فِي الْحَضْرَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْأَزْلَى، أُمُورٌ بَاطِنَةٌ كُلِّيَّةٌ أَوْ جُزْئِيَّةٌ، لَمْ تَتَعَيَّنْ بَعْدُ، لَأَنِّي الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ وَالْحَضْرَةُ الْعِلْمِيَّةُ وَالْقَلْمَيَّةُ، وَلَا فِي الْلَّوْحِ الْمَحْفُوظِ. فَلَا يَعْلَمُ شَيْءاً مِنْهَا، إِلَّا بَعْدَ تَعْيِنِهِ وَوُقُوعِهِ فِي الْخَارِجِ. وَهِيَ أَبْطَنُ بُطُونِ الْغَيْبِ. وَالَّتِي يَنْتَظِرُ قَوْلَهُ تَعَالَى: «مَا أَدْرِي مَا يَفْعَلُ بِنِي وَلَا يَكُونُ»<sup>٢٣</sup>، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «لَيْتَ رَبُّ مُحَمَّدٍ لَمْ يَخْلُقْ مُحَمَّداً»، مَعَ أَنَّهُ (ع) كَانَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ رَبِّهِ بِكُلِّ مَا تَعَيَّنَ مِنْ حَالَتِهِ فِي الْحَضْرَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْلَّوْحِ الْمَحْفُوظِ<sup>٢٤</sup>؛ وَكَانَ يَقُولُ اعْتِنَادًا عَلَيْهَا: «أَمَّ وَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لَوْاتِي وَلَا فَخَرَ»<sup>٢٥</sup> وَأَمْثَالُ ذَلِكِ. وَأَكْثَرُ مَا يُحْرِمُ الدُّعَاءَ بِالْمُسَبَّبَةِ لِلْأُمُورِ<sup>٢٦</sup> الْغَيْبِيَّةِ، إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ؛ فَإِنَّ مَا عَدَمْ، لِيَسَ الْأَمْكُنْتُوبَ التَّابِتَ المَقْسُومَ فِي الْحَضْرَةِ الْعِلْمِيَّةِ.

فَلِلْوُجُودِ الْأَلْهَى وَالْحُكْمِ الْجَمْعِيِّ الذَّائِنِيِّ فِي كُلِّ عَيْنٍ وَمَرْتَبَةٍ، تَجَلَّ خاصٌّ، وَسُرٌّ لَا تُمْكِنُ مَعْرِفَتَهُ إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوعِ؛ لَا تُمْكِنُ مَعْرِفَةُ حَالَتِهِ عَلَيْهِ، قَبْلَ الْفَصِيَاغَةِ بِالْتُّوْرِ الْوُجُودِيِّ، وَدُونَ حُصُولِ الْإِجْتِمَاعِ التَّوْجِهِيِّ الْأَسْمَائِيِّ وَالْقَبُولِ الْكَوْنِيِّ بِالْفَعْلِ وَأَذْرَاكِهِ ظَاهِرًا. وَمَاقِيلٌ: مِنْ أَنَّ الْكُلُّ، لَهُمُ الْجَمْعُ وَالْأَحْاطَةُ بِالْتَّجَلِيِّ الذَّائِنِيِّ

١٨. صحيح مسلم، إيمان ٢٩١؛ سنن الترمذى، كتاب التفسير باب ٥٤. رواه أبوذر.

١٩. صحيح مسلم، الصلاة ٢٢٢؛ سنن الترمذى، دعوات ٧٦. ٢٠. آل عمران ٣٠/٤.

٢١. الإسراء ٨٥/١٧ ٢٢. المائد: ٥. ٢٣. الاحتفاف ٩/٤٦

٢٤. هكذا في الأصل؛ مع أنه (ع) كلما تعين من حالة في الحضرة العلمية واللوح المحفوظ على بصيرة من ربها

٢٥. الجامع الصغير. ٢٦. وردت على هامش النسخة اشارة هي (ظ: يخبر)

٢٧. الدعاء من الأمور ٢٨. في الأصل: ولا يكفي معرفة حالة عليه التي قبل انصياعها

وَحُكْمُ حَضْرَةِ الْأَحَدِيَّةِ، فَلَا يَقِيدُونَ بِذُوقِ مُعْتَقِدٍ، وَيُقْدِرُونَ ذُوقَ كُلِّ ذَائِقٍ وَاعْتِقادَ كُلَّ مُعْتَقِدٍ، وَيَعْرُفُونَ وِجْهَ الصَّوابِ فِي الْجَمِيعِ وَالْخَطَا، وَحُكْمُ عِلْمِهِمْ وَشُهُودِهِمْ يَسِّرِي فِي كُلِّ حَالٍ وَمَقَامٍ؛ فَمُرَادُهُ، شُمُولُ النَّسِيَّيٍّ<sup>٢٩</sup>، أَيْ سَالِسَيَّةِ إِلَى حَالٍ غَيْرِهِمْ؛ وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ عِلْمُ الْكُلُّ بِكُلِّ شَيْءٍ؛ فَقَدْرَهُ.

وَيُنَاسِبُ الْمَقَامَ ذَكْرُ<sup>٣٠</sup> كَلِمَاتٍ أُخْرَى مِنَ الْأَعْلَامِ فِي كُلِّ الْوَجْهَيْنِ. قَالَ الشَّيْخُ صَدْرُ الدِّينِ فِي تَفْسِيرِ الْفَاتِحةِ عَلَى مَا حَكِيَ عَنْهُ:

«إِنَّ الذُّوقَ الصَّحِيحَ الثَّالِمُ، أَفَادَ أَنَّ مَشَاهِدَهُ الْحَقَّ تَقْتَضِي الْفَنَاءَ الَّذِي لَا يَبْقَى مَعَهُ لِلْمَشَاهِدِ فَضِيلَةٌ يَضْيِطُ بِهَا مَا أَذْرَكَ. وَفِي التَّحْقِيقِ الْأَتْمَ، أَنَّهُ مَنِ شَهَدَ أَحَدَ الْحَقِّ، فَإِنَّمَا يَشَهَدُهُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ، عِبَارَةٌ عَنْ تَجَلِّيِ الْغَيْبِ الَّذِي قَبِلَهُ الْمُتَجَلِّي لَهُ بِأَحَدِيَّةِ عَنْهِ الثَّالِتَةِ الْمُتَعَبَّدَةِ فِي الْعِلْمِ، الَّتِي يَسْتَنَازُ بِهَا عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْوَجْهِ الْعَاصِرِ دُونَ وَاسِطَةٍ؛ فَاسْتَعْدَدُ بِهِ لِتَقْبُولِ مَا يَنْدُولُهُ مِنَ التَّجَلِيلَاتِ الظَّاهِرَةِ فِيمَا بَعْدُ بِوَاسِطَةِ الْمَظَاهِرِ الصَّفَاتِيَّةِ وَالْأَسْمَانِيَّةِ. وَبِهَذَا، حَصَلَ الْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: «مَا يَعْرِفُ اللَّهُ إِلَّا اللَّهُ»، وَقَوْلِنَا: «لَا يُمْكِنُ إِدْرَاكُ شَيْءٍ بِمَا يُنَافِيَهُ»، وَبَيْنَ دَعْوَى الْعَارِفِ، أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ اللَّهَ مَعْرِفَةً ذُوقٍ وَشُهُودٍ؛ وَقَوْلِهِمْ: «الْتَّجَلُّ فِي الْأَحَدِيَّةِ مُحَالٌ»، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَحَدِيَّةِ الْحَقِّ، وَدُوَامِ التَّجَلُّ لِعَنِ عِبَادِهِ مِنْ غَيْرِ التَّكْرَارِ لِلتَّجَلُّ. وَمَنْ عَرَفَ سِرَّ قُرْبَى الْفَرَائِضِ وَالثَّوَافِلِ وَمَا يَبْتَدِئُ فِي ذَلِكَ، تَبَّأَ لَهُ لَمَّا أُمَّا نَارِهِ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَنَخْنُ مُقْبَدُونَ مِنْ حِيثُ اسْتَعْدَادِنَا وَمَرَاتِبِنَا وَأَخْرُونَا وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَلَا تَقْبِلُ إِلَّا مُقْبَدًا مِثْلَنَا وَيَخْسِبَنَا. وَالْتَّجَلِيلَاتُ الْوَارِدَةُ عَلَيْنَا، ذَائِنَةٌ كَانَتْ أَوْ أَسْمَانِيَّةٌ صِفَاتِيَّةٌ، لَا تَسْخُلُوا مِنْ أَحْكَامِ الْقِيُودِ الْمَذَكُورَةِ. انتهى<sup>٣١</sup> كلامَهُ.

قالَ الْفَرَغَانِيُّ<sup>٣٢</sup>، عَلَى مَا حَكِيَ عَنْهُ: «مِنْهَا عِلْمٌ وَشُوْهِدَ شَيْءٌ مِنَ الدُّلُّاتِ، عِنْدَ تَجَلِّيِ الظَّاهِرِ أوَ الْبَاطِنِ أوِ الْجَمِيعِ، فِي السَّيِّرِ الْمُحْبَحِيِّ وَقُرْبِ الثَّوَافِلِ وَتَقْدِيمِ السُّلُوكِ عَلَى الْجَذِيَّةِ وَسَبِقِ الْفَنَاءِ عَلَى الْبَقَاءِ، حِيثُ يَظْهَرُ لَدَى الْفَتْحِ، أَنَّ الْحَقَّ الْمُتَجَلِّي لَهُ لِإِدْرَاكِ الْعَبْدِ الْمُتَجَلِّي لَهُ» «فَيَسْمَعُ وَبِي يُبَصِّرُ»<sup>٣٣</sup>، وَ[كَذَلِكَ] فِي

٢٩. شُمُولُ النَّسِيَّيٍّ ٣٠. يَذَكُرُ ٣١. فَلَا

٣٢. القُونِيُّوِيُّ، صَدْرُ الدِّينِ: أَعْجَازُ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ آمِنِ الْقُرْآنِ، ص ١٧٣. ٣٣. سَعِيدُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنِ اَحْمَدَ (مَتَوْفَى حَدَادُو ٤٧٠هـ) الْفَرَغَانِيُّ - تَلَمِيذُ الْقُونِيُّوِيُّ ٣٤. صَحِيفَ الْبَغَارِيِّ، كِتَابُ الرِّفَاقِ، ٢٨.

السـيـرـ المـحـبـوبـيـ وـ قـرـبـ الفـرـائـضـ وـ تـأـخـرـ السـلـوكـ عـنـ الـجـدـيـةـ وـ تـقـدـمـ الـبـقاءـ الـأـصـلـيـ علىـ الـفـنـاءـ، حـيـثـ يـتـبـيـنـ، أـنـ الـمـتـجـلـىـ لـهـ أـلـاـدـرـاكـ الـعـقـ الـمـتـجـلـىـ مـنـ بـابـ أـلـاـهـ قـالـ عـلـىـ لـسـانـ عـبـدـهـ «سـيـعـهـ لـمـ حـمـدـهـ»، وـ مـنـدـ أـنـتـهـاـ السـيـرـيـنـ، وـ الـجـمـعـ بـيـنـ الـحـكـيـمـ اـبـتـادـ وـ اـنـتـهـاـ، حـيـثـ ظـهـرـ الـحـالـتـانـ عـلـىـ التـعـاقـبـ أوـ مـعـاـ مـنـ بـابـ «ماـ رـمـيـتـ إـذـرـمـيـتـ»<sup>٣٥</sup> : فـعـلـىـ كـلـ حـالـ، يـكـونـ ذـلـكـ الـإـذـرـاكـ وـ الشـهـوـدـ وـ الشـجـلـىـ، مـنـ حـيـثـ تـبـيـنـهـ وـ مـشـيـتـهـ وـ عـلـيـهـ الـأـقـدـسـ بـذـاـتـهـ مـنـ حـيـثـ وـاحـدـيـتـهـ، لـاـ مـنـ حـيـثـ اـطـلاقـهـ وـ وـاحـدـيـتـهـ. تـمـ كـلـامـ.

قال صـدـرـ الدـينـ فـيـ «الـنـفـحـاتـ» عـلـىـ مـاـ حـكـيـ: «إـنـ الـجـمـعـيـةـ حـالـ حـصـولـها بـعـدـ أـنـ لـمـ تـكـنـ، ثـوـجـبـ حـدـوثـ مـاـ لـمـ يـكـنـ لـهـ وـجـودـ. وـيـسـتـجـلـ ذـلـكـ تـعـيـنـ تـجـلـ»<sup>٣٦</sup> مـنـ مـطـلقـ غـيـبـ الـذـاـتـ بـحـسـبـ تـلـكـ الـجـمـعـيـةـ التـىـ لـهـاـ دـرـجـةـ الـمـظـهـرـيـةـ، لـمـ تـسـقـ(هـ) حـالـةـ تـعـيـنـ فـيـ مـرـاتـبـ الـأـسـمـاءـ وـ الـصـفـاتـ: فـلـمـ يـكـنـ بـتـلـكـ الـجـمـعـيـةـ وـلـاـ بـمـاـ استـبـعـتـهـ عـلـمـ هـذـاـ، لـوـأـمـكـنـ الـعـلـمـ بـمـاـ يـقـضـيـهـ كـلـ فـرـيدـ مـنـ الـاعـتـيـارـاتـ وـ الـأـعـيـانـ الـثـابـتـةـ جـمـعـاـ وـ فـرـادـىـ»<sup>٣٧</sup> ، مـنـ الـأـحـكـامـ وـ الـأـتـارـ وـ الـصـفـاتـ وـ الـلـوـازـمـ التـىـ سـتـبـلـسـ<sup>٣٨</sup> بـهـاـ لـاـ نـهـاـيـةـ، كـيـفـ، وـيـلـزـمـ مـنـهـ أـمـرـ مـعـالـ؟ فـيـانـ مـنـ جـمـلـةـ الـأـمـرـ الـمـحـكـومـ عـلـيـهـاـ بـالـجـمـعـيـةـ، الـوـجـودـ الـمـطـلـقـ<sup>٣٩</sup> الـذـىـ لـاـتـعـيـنـ لـهـ عـلـىـ الـإـنـفـرـادـ، تـعـيـنـاـتـمـكـنـ مـغـرـفـهـ أـوـ شـهـوـدـهـ أـوـ إـذـرـاكـ الـأـحـكـامـ وـ الـصـفـاتـ الـتـىـ يـشـتـمـلـ عـلـيـهـاـ عـلـىـ الـإـنـفـرـادـ، وـ حـالـ اـقـرـارـهـ بـشـئـ دـفـعـةـ أـوـ تـدـريـجـاـ، بـالـتـدـريـجـ»<sup>٤٠</sup> . وـ هـكـذاـ كـلـ وـاحـدـيـ مـنـ أـفـرـادـ كـلـ جـمـعـيـةـ مـنـ هـذـاـ، [هـوـ] صـورـةـ تـعـلـقـ الـعـلـمـ بـالـمـعـلـومـاتـ الـمـعـدـومـاتـ، وـ الـمـوـجـودـ عـلـىـ تـحـوـيـلـ كـلـيـ، وـ عـلـىـ النـحـوـ التـفـصـيلـيـ عـلـىـ التـعـيـنـ. وـ الـفـرقـ فـيـ كـلـ ذـلـكـ، بـيـنـ عـلـمـ الـحـقـ وـ مـاـ سـواـهـ فـاـقـهـمـ<sup>٤١</sup> : اـنـتـهـيـ كـلـامـ. وـقـهـمـ هـذـهـ الـكـلـمـاتـ فـيـ غـاـيـةـ الـصـعـوبـيـةـ، سـيـمـاـ مـاـ فـيـ «الـنـفـحـاتـ» لـاـشـتـمـالـهـ عـلـىـ أـسـرـارـ كـثـيرـةـ وـ جـوـاهـرـ الـعـلـومـ.

وـ بـالـجـمـلـةـ، قـدـ عـلـمـتـ مـنـ الـبـيـانـاتـ الـمـذـكـورـةـ وـ الـكـلـمـاتـ الـمـنـقـولـةـ، أـنـ هـذـاـ الـذـىـ ذـكـرـنـاـ فـيـ الـوـجـهـ الثـانـيـ مـنـ الـأـمـرـ الـكـلـمـةـ فـيـ الـحـضـرـةـ الـعـلـمـيـةـ الـأـرـبـلـيـةـ، غـيـرـ الـغـيـبـ الـذـىـ اـسـتـأـنـرـةـ لـتـفـسـيـهـ، وـ لـنـ يـبـرـزـ قـطـ الـشـهـادـةـ، أـوـ الـحـضـرـةـ الـعـلـمـيـةـ؛ لـسـيـعـهـ وـ ضـيقـهـ.

٣٥. الأنفال/١٧٨. تجلي٢٦. قرada٢٧. هـكـذاـ فـيـ الـاـصـلـ، وـ لـعـلـهـ سـتـبـلـسـ بـهـاـ لـاـلـيـ نـهـاـيـةـ

٣٦. هـوـ الـجـوـدـ الـمـطـلـقـ ٤٠. يـبـدوـانـ «بـالـتـدـريـجـ» زـانـدـةـ

٣٧. لـمـ اـسـطـعـ الـعـشـورـ عـلـىـ هـذـاـ القـوـلـ فـيـ النـفـحـاتـ لـأـنـ السـخـةـ الـوـحـيدـةـ التـىـ عـنـتـ عـلـيـهـاـ كـانـتـ فـيـ مـسـاحـةـ كـفـ الـبـدـوالـصـعـ مـكـتـوبـ فـيـ نـصـ الصـفـحةـ فـكـانـ مـنـ الـدـقـةـ وـ الـصـفـيرـ بـعـيـثـ بـيـشـتـرـىـ نـورـ الـعـيـنـ بـتـرـكـهـ.

قال الشَّيْخُ الْكَبِيرُ<sup>٤٢</sup> فِي فُتوحَاتِهِ وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَارِجَةُ عَنِ الْخَلْقِ وَأَنْسَبُ، فَلَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ؛ لَأَنَّهُ لَا تَعْلَقُ لَهَا بِالْأَكْوَانِ. وَإِلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَشَارَ النَّبِيُّ (ص)؛ «أَوْسَتَأْتَرْتَ فِي عِلْمِ غَيْنِكَ». وَمَا يُدْلِلُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي وَيُبَيِّنُهُ وَيَحْقِفُهُ، مَا فِي «الْكَافِي» عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع)؛ «أَنَّ اللَّهَ عِلْمَيْنِ؛ عِلْمٌ مَكْنُونٌ مَخْرُونٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، مِنْ ذَلِكَ يَكُونُ الْبَدَاءُ؛ وَعِلْمٌ عِلْمَهُ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ، فَنَحْنُ نَعْلَمُهُ».<sup>٤٣</sup> وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع)؛ «الْعِلْمُ عِلْمَانِ؛ فَعَلِمَ عِنْدَ اللَّهِ مَخْرُونُ لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ، وَعِلْمٌ عِلْمَةُ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ. فَمَا عِلْمَةُ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ، فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لَا يَكْنِبُ نَفْسَهُ وَمَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ. وَعِلْمٌ عِنْدَهُ مَخْرُونُ، يَقْدِمُ مِنْهُ مَا يَشَاءُ، وَيُوَخِّرُ مِنْهُ مَا يَشَاءُ، وَيُثْبِتُ مِنْهُ مَا يَشَاءُ».<sup>٤٤</sup> انتهى.

قال صدر الدين الشيرازي<sup>٤٥</sup> شرح هذا الحديث:

«هذا العِلْمُ عِلْمَانِ الرَّأْوَلِ مِنْهُمَا، ضَوَابِطُ كُلِّيَّةٍ وَصُورٌ مُرْتَسَمةٌ دَائِسَةٌ فِي الْبَرَازِخِ الْعُلُوِّيَّةِ، وَهِيَ وَاجِهَةُ التَّكْرَارِ فِي الْخَارِجِ؛ أَيْ، مُقْتَضِيَاهَا تَقْعُدُ مُتَكَرِّرَةً مُعَادَةً إِلَى مِثْلِهَا، لَا إِلَى عَيْنِهَا؛ لَأَنَّ أَعْدَادَهُ الْمَعْدُومِ يَعْيَهُ مُمْتَعَنَّةً؛ وَهِيَ مِنْ قَبِيلِ كُبِيرَاتِ الْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ؛ مَتَى كَانَ كَذَا، وَقَعَ كَذَا. وَهذا الْعِلْمُ مِمَّا عِلْمَهُ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ وَأَطْلَعَهُمْ عَلَيْهِ؛ وَبِهِ تَقْعُدُ الْأَنْذَارَاتُ مِنَ الْأَثْيَاءِ وَالرُّؤْيَا الصَّادِقَةِ الَّتِي لَا يَتَحَلَّفُ عَنْهَا مُقْتَضِيَاهَا؛ وَمِنْهُ أَمْوَارُ نَادِرَةُ الْوُقُوعِ، وَهِيَ مِمَّا لَا يَمْكُنُ لِأَحَدٍ الإِطْلَاعُ عَلَيْهَا إِلَّا لَهُ؛ لَأَنَّهَا قَدْ تَسْرَرَتْ أَسْبَابُهُ وَقَوْعِهَا مِنْ هَذَا الْعَالَمِ، كَالْدُعُوَاتِ الْمُسْتَجَابَاتِ وَالْخَوَارِقِ لِلْعَادَةِ، وَكَبَعْضِ أَعْمَالِ الطَّلَسَمَاتِ.

وَالثَّانِي مِنَ الْعَالَمَيْنِ، عِلْمٌ حَادِثٌ غَرِيبٌ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الضَّوَابِطِ الْكُلِّيَّةِ وَالْأَحْكَامِ الثَّانِيَةِ الْمُتَكَرِّرَةِ الْوُقُوعِ مُقْتَضِيَاهَا فِي الْخَارِجِ؛ بَلْ، مِنَ التَّوَادِرِ. فَقُولَهُ (ع)؛ «فَعَلِمَ مَخْرُونُ لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ» إِشَارَةً إِلَى الْقِيسِ الثَّانِي. وَالرُّوَادُ، لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا عِنْدَ وَقْعِهِ؛ لَأَنَّهُ<sup>٤٦</sup> مِنَ الْغَيْبِ الَّذِي اسْتَأْتَرَ بِهِ<sup>٤٧</sup> تَعَالَى، وَلَمْ يَرْزُقْ قَطُّ إِلَيْهِ الشَّهَادَةُ. وَقُولُهُ: «وَعِلْمٌ عِلْمَةُ مَلَائِكَتِهِ أَه، أَيْ، عِلْمُهُمْ دَائِمًا لَا يَخْتَصُ الْأَطْلَاعُ بِهِ بِحِينٍ وَقُوَّعِهِ». انتهى.

٤٢. أطلق القدماء لقب الكبير على الشيخ معى الدين بن المريبي ولكن المتأخرین اطلقوا الكبیر على صدر الدين القويني والأخیر على معى الدين والأشکوری ينتقل عن المقدمین ولهذا قال الشيخ الكبير.

٤٣. اصول الكافي للكليني (بيروت ١٤٠١)، ج ١، ص ١٢٧ (كتاب التوحيد بباب البداء).

٤٤. نفس المصدر ج ١ ص ١٤٧.

٤٥. مراد، ملا صدرأتمالهين، لأصدر الدين الشيرازي الدشتکي.

٤٦. في الأصل: لـلأنه. ٤٧. في الأصل: الذي استأثر به.

والى ما ذكرنا ينظر قوله في «الأسفار» في ذيل فصل «تصحيح القول بِسَيِّدة التردد والابلاء» اه: «ولا يمكن العلم به لأحد من النقوص الفعلية والسفلية، إلا من جهة الله المختصة به؛ لأنَّه مَا استأثرَهُ؛ لأنَّه ليس في الأسباب الطبيعية مَا يُوجَّهُ، ولا في الصور الادراكية والنقوص اللوحيَّة مَا يُتَذَرُّبُ به من قبلٍ. والأجل ذلك، ورَدَّ في أحاديث أصحابنا الحديث المذكور». <sup>٤٨</sup>

وبعد الاطلاع على بياناتنا السايقة [تصحيح] عبارة «الأسفار» في كمال الوضوح، لا يحتاج توضيحها <sup>٤٩</sup> إلى ما ذكره السبزواري؛ بل، هو وجْهٌ آخرٌ لعدم الاطلاع. شَدَّبَ وافهم واثكُرْ: ولم أر ولم أسمع هذا البيان لعبارة الأسفار من الأسانيد المتعرضين لكشف مُضلالاته.

وما حفظنا ظهر وجه خوف الكل وجز عهم وبكانهم؛ لأنَّ الإنسان إذا اعتقد ذلك، وعلم ذلك علم يقين وشهود، تكون نفسه متضرعة إلى الله خائفة، [ف] لا يُحول على شيءٍ من علميه وطاعته، وإنْ كان صحيحاً سالماً من آفة الرياء ونحوها؛ فيكون دائمًا في مقام الخشية والتضرع متوكلاً عليه لغيره، [كما] وقد وضحت لك حقيقة «البداء» وسره الذي حارث فيه العقول، وعجزت عن دركه الفحول. وكشف لكَ معنى وسرُّ ما وردَ عن معدن العلم والمعارف ومخزن الرموز والدقائق، [ألا] وهو: «لو علم الناسُ ما في القولِ بالبداءِ من الأجرِ، ما فقرُوا عن الكلامِ فيه. ولا يتبنّى قطُ حتى يُقرُّهُ بحسنِ البداءِ» <sup>٥٠</sup> اه، وغير ذلك مما هو مذكور في كتب الأحاديث. فاقْرَئُوهُمْ واغتنِمْ واركِبْ معنا.

هذا، ما جمعته من مفرقات كلمات القول من العُرَفاءِ الكاملين. ولعمري [إنَّ] في هذه المجموعة أسراراً وحكاماً من المعارف لا يسألها أحدٌ إلا يُنطَلِّفُ السرّ وتدقيق النظر؛ «ومنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ ثُوراً فَمَا لَهُ مِنْ ثُورٍ». والله أعلم بمراده ومراد الكل؛ والعقيقة معقودة بذلك، لا بما في فهمي.

تمَّ الرسالة المعقودة لبيان المراتب الخمس، من الأستاذ المتأله العكيم الألعنِي مولانا أقاميرزا هاشم الرشتي، نور الله مرقده وعطر الله مضجعه في سنة ١٣٣٢. كتبه العبد الجانبي محمد حسين الشهير بالفضل التونى، سنة الف وثلاثمائة واثنتين وثلاثين.

٤٨. الآسفار، ج ٦ ص ٣٩٩. ٤٩. توضيحه، ج ١ ص ١٤٨.

٥٠. أصول الكافي، ج ١ ص ٤٧٤.